

Distr.: General
16 November 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٨١ (٢٠٠٩) الذي طلب المجلس إليّ بموجبه أن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (العملية المختلطة) في جميع أنحاء دارفور، وعن التقدم الذي تشهده العملية السياسية، وعن الحالة الأمنية والإنسانية، وعن مدى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية.

٢ - ووفقاً لطلب المجلس الوارد في الفقرة ٦ من القرار نفسه، يشتمل هذا التقرير أيضاً على مقترح خطة عمل استراتيجية تتضمن معايير لقياس وتتبع ما تحرزه العملية المختلطة من تقدم في تنفيذ ولايتها، لينظر فيه المجلس.

٣ - ويغطي هذا التقرير، بالإضافة إلى فترة التسعين يوماً المشمولة به والممتدة من آب/أغسطس حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ أيضاً، الذي لم يشمله تقريرى السابق بسبب التبكير بتقديمه قبل مناقشات المجلس بشأن تجديد ولاية العملية المختلطة.

ثانياً - الحالة الأمنية

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كانت المرحلة الأمنية الرابعة للأمم المتحدة سارية المفعول في كل أنحاء دارفور، باستثناء بلدات الفاشر ونيالا وزالنحي، التي خفّضت المرحلة الأمنية فيها إلى المرحلة الثالثة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وعلى الرغم من هذا التغيير الذي طرأ على الحالة الأمنية في أماكن معينة، حدثت تطورات سلبية خطيرة تؤثر على أمن وسلامة



موظفي العملية المختلطة وموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في دارفور.

٥ - وحتى اليوم، ما زال موظفان دوليان من موظفي العملية المختلطة رهن الأسر في مكان غير معروف، منذ اقتيادهما عنوة من منزلهما في زالنجي (غرب دارفور) في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وخطف اثنان من موظفي الإغاثة الدولية يعملان بمنظمة غير حكومية دولية من مسكنهما في كتم (شمال دارفور)، في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، واحتجزا لمدة ١٠٧ أيام إلى أن أفرج عنهما في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف موظف دولي يعمل بمنظمة غير حكومية دولية بالقرب من الجنيينة (غرب دارفور). وتمثل هذه الحوادث المتمثلة في أخذ رهائن من الموظفين الدوليين تطوراً جديداً ومقلماً بشكل عميق طراً في دارفور ويمكن أن يقوّض جهود المجتمع الدولي. وقد دفعت الانعكاسات الأمنية لهذه الحوادث بالفعل مجتمع المساعدة الإنسانية إلى تعليق بعض الأنشطة والبرامج، وهي تعد دليلاً واضحاً على المخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في دارفور. وإلى أن تكفل جميع الأطراف في دارفور أمن هؤلاء الموظفين بلا شروط، ستظل أنشطة العملية المختلطة والوكالات مهمة محفوفة بالمخاطر والمخاطر. وفي الوقت نفسه، تظل سلامة كلا الرهينتين من موظفي الأمم المتحدة محل اهتمام عاجل وتتواصل الجهود على أعلى المستويات لضمان سلامة الإفراج عنهما بلا شروط.

٦ - وأُستهدف موظفو العملية المختلطة أيضاً بهجمات مباشرة في أربع مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن وفاة أحد أفراد حفظ السلام. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تعرضت دورية تابعة للعملية المختلطة، مؤلفة من ثلاث مركبات وناقلة أفراد مصفحة، لإحدى الهجمات على بعد نحو ثلاثة كيلومترات من مخيم فتة بورنو للمشردين داخليا في شمال دارفور. وعلى الرغم من أن هذا الحادث لم يسفر عن إصابات، فإن المهاجمين قد سرقوا إحدى المركبات، مما يرفع العدد الكلي للمركبات التي اختطفت من العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ١٩ مركبة.

٧ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قتل أحد أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة وأصيب اثنان بجراح خطيرة في كمين نصبه مسلحون مجهولون لقاطلة تابعة للعملية المختلطة كانت تنقل موظفين مدنيين وأفراداً من الشرطة وأفراداً عسكريين في الجنيينة (غرب دارفور). وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعتدت جماعة من المسلحين على اثنين من الموظفين الدوليين أثناء عملية سرقة تعرض لها منزلها ليلاً في الفاشر (شمال دارفور).

وقد قيد المهاجمون الحارس والموظفين وهددوهم بالأسلحة النارية والسكاكين، وألحقوا بهم إصابات طفيفة. وبفضل سرعة تصرف شرطة حكومة السودان تسنى القبض على عدد من المهاجمين واسترداد بعض المسروقات في غضون ٢٤ ساعة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم مسلحون موقع العملية المختلطة في كتم، وأطلقت النار أثناء هذا الهجوم على أحد جنود العملية المختلطة فأصيب بجراح.

٨ - وتؤكد الحوادث الموصوفة أعلاه، بما تشمله من اختطاف للأشخاص ونصب للكمان وخطف للمركبات وسرقة لمساكن الموظفين عن طريق العنف، الظروف التي تتسم بصعوبة وعدم استقرار بالغين، التي تنفذ فيها العملية المختلطة وغيرها من الأطراف الفاعلة في الميدان الولايات المنوطة بكل منها. وفي تطور باعث على القلق، تحول المهاجمون من المناطق النائية ليوجها ضرباتهم داخل حدود المدن، وأحيانا كثيرة في الأحياء السكنية التي يقطنها موظفو الأمم المتحدة.

٩ - وأتخذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من التدابير الرامية إلى التخفيف من المخاطر الأمنية التي يواجهها الموظفون. فبالإضافة إلى حظر التجول القائم بالفعل، أصدرت العملية المختلطة تنبيهات إلى جميع الموظفين بعدم قيادة المركبات بعد حلول الظلام إلا للقيام بالواجبات الأساسية فقط. وسُحبت المركبات من طراز تويوتا ”بفلو“، التي يبدو أن العناصر الإجرامية تفضّلها بشكل ملحوظ، من الاستخدام إلا أثناء الدوريات الميدانية المصحوبة بحراسة مسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، عززت حكومة السودان نقاط التفتيش الخاصة بها حول بلدة الفاشر، وتنفذ قوات الشرطة التابعة لها عمليات تفتيش ودوريات على الطرق المحيطة بمنشآت العملية المختلطة. وتبذل أيضا جهود كبيرة لضمان إقامة كل الموظفين في مساكن تفي بمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

١٠ - وبالإضافة إلى التهديدات التي يشكلها النشاط الإجرامي، تواصلت طوال الفترة المشمولة بالتقرير الأنشطة العسكرية لأطراف النزاع في دارفور. واستمرت حكومة السودان في ممارسة ضغط عسكري على حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. واندلع القتال بين حركة العدل والمساواة والقوات الحكومية في منطقتي عديلة واللعيث بجنوب دارفور في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتفيد التقارير أن طائرة حكومية قد حلقت فوق أبو سفيان وأم سعونة، شمالي الضعين، وألقت قنابل على مناطق يشتبه في أنها مواقع لحركة العدل والمساواة. وفي شمال دارفور، اشتبكت حركة العدل والمساواة والقوات الحكومية بالقرب من قريتي مليط وسعيّة، في ٥ و ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وتكرر الاشتباك في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بالقرب من كشكش، حيث نصبت حركة العدل والمساواة

كمنينا للقوات الحكومية المتجهة إلى صليعة وكلبس في غرب دارفور. واستطاعت العملية المختلطة تأكيد أن الطائرات العمودية المقاتلة التابعة للقوات المسلحة السودانية، التي كانت توفر غطاء جويًا لقواتها الآخذة في التقدم، قد ردت بقصف المناطق التي يشتهب في أن حركة العدل والمساواة تسيطر عليها.

١١ - وأبلغ أهالي قريتي سورتوني وسرف عمرة أيضا عن حدوث قصف جوي وتعبئة للقوات في منطقة جبل مون (غرب دارفور)، وعن وقوع اشتباكات في المنطقة بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي شمال دارفور، أفادت التقارير بوقوع اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد حول نيرتيني بالقرب من جبل مرة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

١٢ - وتلقت العملية المختلطة، منذ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تقارير تفيد بأن القوات الحكومية وقوات جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد قد اشتبكت في قتال للسيطرة على مواقع في كورمة بشمال دارفور. وبعد اشتباكات متقطعة، تخللها فيما يقال قتال عنيف في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، انسحب جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد من كورمة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تجنبا لوقوع خسائر في صفوف المدنيين كما يُدعى. وأصبحت كورمة منذ ذلك الحين خاضعة لسيطرة الحكومة.

١٣ - وتشير المعلومات التي جمعتها العملية المختلطة أثناء بعثتها في كورمة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إلى أن ١٣ مدنيا قد قتلوا في الاشتباكات وأن نحو ٣١ ٠٠٠ شخص قد شردوا إلى القرى المجاورة. ولاحظت العملية المختلطة عمليات نهب واسعة النطاق في كورمة والقرى المحيطة بها، وتلقت بلاغات عن أحداث عنف جنسي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

١٤ - وظلت الحالة على امتداد الحدود السودانية التشادية مبعث قلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تؤثر الأعمال العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة الوطنية التشادية بأنشطة عسكرية عبر الحدود في المنطقة على الأمن في دارفور. ففي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، شنت طائرة تشادية هجومين بالصواريخ في منطقة أم دخن عند الحدود الشرقية (١٥٠ كيلومترا غربي زالنجي، غرب دارفور)، مستهدفة فيما يُدعى مواقع جماعات المعارضة المسلحة التشادية. وسقطت شظايا من الصواريخ في منطقة تجارية وسكنية، فدمرت ممتلكات وعرضت حياة المدنيين للخطر. وأعلنت القوات المسلحة السودانية إغلاق الحدود مع تشاد ردا على ذلك. وفي وقت لاحق، شنت القوات المسلحة الوطنية التشادية غارات إلى داخل الأراضي السودانية في ثلاث مناسبات منفصلة: في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ عند كلبس،

وفي ٢٨ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩ عند قرية أروا (على مبعده ٣ كيلومترات جنوب شرق كليس). وفي الغارة الثانية، قام أفراد من القوات المسلحة التشادية، يستقلون نحو ست ناقلات أفراد مصفحة وسبع مركبات قتال أخرى، بغزو قرية أروا ونهب مقتنيات السكان المحليين الثمينة. وخطفت القوات التشادية كذلك جنديين سودانيين ثم أفرجت عنهما في وقت لاحق. وفي حادثة ٨ آب/أغسطس، يقال إن جنود الحكومة السودانية اشتبكوا لفترة قصيرة مع القوات التشادية في أروا (غرب دارفور)، لكن لم تتوافر تقارير عن الخسائر.

١٥ - وفي سياق هذا العنف المستمر، تظل حرية الحركة مبعث قلق بالغ للعملية المختلطة ولوكالات كثيرة في دارفور. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقع ما لا يقل عن ٤٢ حادثاً منع فيها مسؤولون بحكومة السودان دوريات تابعة للعملية المختلطة من المرور، من بينها حوادث هدّد فيها هؤلاء المسؤولون سلامة موظفي العملية المختلطة ومعداتها على وجه التحديد.

١٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، منع مسؤولون في حكومة السودان العملية المختلطة من الوصول إلى المنطقة المحيطة بكورمة (شمال دارفور) لمدة ١١ يوماً، ويشمل ذلك دورية تحقيق تابعة للعملية المختلطة كانت متجهة إلى قرية ديرما على بعد (١٥ كيلومتراً من كورمة)، في ١٩ أيلول/سبتمبر، ودورية تابعة للعملية المختلطة كانت متجهة إلى كورمة في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وأعاق هذا بشكل كبير قدرة البعثة على التحقق في الوقت المناسب من البلاغات الواردة عن القتال في المنطقة، والخسائر في صفوف المدنيين والاحتياجات الإنسانية.

١٧ - ومنع مسؤولون تابعون لحكومة السودان أيضاً العملية المختلطة من الوصول إلى مخيمات المشردين داخليا. وفي ٧ آب/أغسطس، ألزم المسؤولون الحكوميون المحليون العملية المختلطة بطلب تصريحات منفصلة قبل القيام بأي دوريات ليلية في مخيم زمزم للمشردين داخليا. وفي ٨ آب/أغسطس، أُنذر جنود القوات المسلحة السودانية في الفاشر العملية المختلطة بأن الدوريات الليلية في مخيمات اللاجئين بالقطاع الشمالي لم يعد مسموحاً بها، وتم العدول عن هذا القرار بعد ذلك، لكنه منع تسيير دوريات العملية المختلطة لمدة عدة أيام. وفي ١١ آب/أغسطس، أطلقت الشرطة التابعة للحكومة النار صوب دورية ليلية للعملية المختلطة كانت متجهة إلى مورني (غرب دارفور). وفي ٢٠ آب/أغسطس، أوقف جندي تابع للقوات المسلحة السودانية دورية ليلية تابعة للعملية المختلطة كانت متجهة إلى مخيمات المشردين داخليا القريبة من الفاشر وأطلق أعيرة نارية تحذيرية في الهواء.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، منع القائد المحلي للقوات المسلحة السودانية دورية ليلية تابعة للعمليات المختلطة كانت متجهة إلى مخيم زمزم للمشردين داخليا من الوصول إلى المخيم. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت شرطة حكومة السودان في زالنجي دورية ليلية تابعة للعمليات المختلطة وحذرتها من تسيير أية دوريات ليلية. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، تكرر منع دورية تابعة للعمليات المختلطة كانت متجهة إلى مخيم زمزم للمشردين داخليا من دخول المخيم. وفي تطور إيجابي، أبلغ ممثل محلي لحكومة السودان في الفاشر، العملية المختلطة، في رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بأن دورياتها في القطاع الشمالي لن يجري اعتراضها.

١٨ - وفي جنوب دارفور، حيث يعد فرض القيود على دوريات العملية المختلطة أكثر شيوعا، ادعى مسؤولو حكومة السودان مرارا ضرورة إبلاغهم بتحركات العملية المختلطة، ومنعوا وصولها إلى وجهتها حتى عندما كانت المعلومات قد أُبلغت إلى المسؤولين الحكوميين المختصين، وادعوا في أحيان كثيرة الجهل بأن ولاية العملية المختلطة تشمل القيام بدوريات في كل أنحاء المنطقة، على الرغم من حقها الواضح في القيام بالدوريات المنصوص عليه في اتفاق مركز القوات. وتعرضت دوريات العملية المختلطة لإطلاق الأعبرة النارية التحذيرية وتصويب المدافع إلى القوافل وتحليق الطائرات العمودية العسكرية التابعة للقوات العسكرية السودانية على ارتفاع منخفض بطريقة تهديدية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبلغ ممثل للقوات المسلحة السودانية في منطقة شعبية، العملية المختلطة بأن عدم إخطار السلطات مسبقا بتسيير الدوريات سيؤدي إلى مهاجمتها.

١٩ - وتكرر هذا النوع من التهديدات الموجهة إلى العملية المختلطة في عدة مناسبات. ففي ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تلقت العملية المختلطة رسالة من هيئة الطيران المدني في الجنية جاء فيها أن طائرات عمودية تابعة للعملية المختلطة قد حُلقت فوق قاعدة عسكرية حكومية، وحذرت من أن العسكريين السودانيين سيقومون بإسقاط طائرة العملية المختلطة إن تكرر ذلك الأمر. ووردت تهديدات مماثلة في ٩ تموز/يوليه و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، من السلطات الحكومية في شعبية (جنوب دارفور). وأُبلغت العملية المختلطة لدى الاجتماع بالمسؤولين الحكوميين لبحث التهديدات، بأن التعليمات الصادرة للقادة الحكوميين المحليين سيجري تصحيحها. وستواصل البعثة العمل في ارتباط وثيق مع الحكومة لضمان معالجة هذه المسألة الهامة بطريقة سليمة.

ثالثاً - العملية السياسية

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوساطة مشاوراتها مع الجماعات المسلحة والحكومة بشأن شواغل كل منهما، لكن الجهود المبذولة من أجل استئناف مفاوضات السلام بين الطرفين لم تتكلل بالنجاح. فقد رفض جناح عبد الواحد بجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الدخول في مناقشات موضوعية مع حكومة السودان. وفي غضون ذلك، أثمرت الجهود التي بذلتها الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية ومصر، لتيسير توحيد الحركات الصغرى (ولا سيما الجماعات المنشقة عن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وحركة العدل والمساواة)، عن إنشاء تحالفين في أديس أبابا وطرابلس، لكن ما زال يتعين على هذه الجماعات حل خلافاتها بشأن الزعامة.

٢١ - ونوقشت طرائق استئناف محادثات السلام خلال العديد من اللقاءات الدولية الرفيعة المستوى بشأن دارفور، بما فيها لقاء عُقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر واستضافته هولندا؛ ولقاء عُقد على هامش الجمعية العامة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، واستضافته كل من قطر واللجنة التوجيهية المكونة من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وآخر عُقد في ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر واستضافته الاتحاد الروسي في موسكو.

٢٢ - وعملت الوساطة، أثناء المشاورات التي أجرتها مع الأطراف السودانية والشركاء الدوليين، من أجل ترسيخ التوافق الناشئ في الآراء على أن التوصل إلى تسوية سياسية بشأن دارفور، تكملة لاتفاق السلام الشامل، من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تيسير مشاركة دارفور وتمثيلها بشكل مناسب في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأنه ينبغي التوصل إلى هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن. ويتطلب هذا النهج العمل بطريقة مكثفة ومنسقة على ثلاثة مسارات متوازية، هي: (١) مواصلة الجهود من أجل تيسير الحوار المباشر بين حكومة السودان والحركات المسلحة بشأن التدابير اللازمة لتحقيق الثقة المتبادلة واتخاذ ترتيبات أمنية مستدامة؛ (٢) تيسير المشاورات بين ممثلي المجتمع المدني في دارفور بشأن احتياجاته وأولوياته فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة بدارفور؛ (٣) تيسير المصالحة بين تشاد والسودان.

٢٣ - وقامت الوساطة، في حلقة عمل دولية على مستوى الخبراء عُقدت في الدوحة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بمناقشة شكل ومضمون عملية التشاور مع المجتمع المدني مع خبراء من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وشركاء دوليين. وكان هناك اتفاق بالإجماع على أن التركيز على المجتمع المدني أمر ملائم ويأتي في الوقت المناسب

بالنظر إلى عدم استعداد الحركات المسلحة وعدم قدرتها على تمثيل مصالح جميع الفئات المعنية الأساسية في دارفور، وأيضاً بحكم استعداد المجتمع المدني للمشاركة وقدرته على ذلك. وأتفق أيضاً على أنه بالنظر إلى الانقسام والاختلاف في المصالح والآراء داخل صفوف المجتمع المدني نفسه، فإن هذا المسار التشاوري لا يمكن إنهاؤه في جولة واحدة، بل يجب أن يكون عملية تتضمن عقد العديد من المنتديات لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الأساسية لتسوية سلمية لقضية دارفور. ولإعطاء الانطلاقة لهذه العملية، ستقوم الوساطة، خلال الأسابيع المقبلة، بعقد منتدى لمدة خمسة أيام في الدوحة، يجمع ممثلي المجتمع المدني في دارفور لمناقشة احتياجاتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بالتسوية السياسية.

٢٤ - وستعمل الوساطة عن كثب مع حكومة السودان والحركات المسلحة، فضلاً عن الشركاء الدوليين، من أجل تهيئة الظروف السياسية اللازمة لهذا التشاور والتوصل إلى اتفاق بشأن نقاط التقاء المسارات الثلاثة.

٢٥ - وقام الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يرأسه ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، بزيارة دارفور لإجراء الجولة الرابعة والأخيرة من المشاورات، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الرئيس مبيكي التقرير النهائي للفريق إلى جان بنغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وقدم هذا التقرير رسمياً إلى مؤتمر قمة رؤساء الدول الذي عقده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في أبوجا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٦ - وفيما يتعلق بالانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٠، تواصل العملية المختلطة دعمها لشعبة الشؤون الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة في السودان، ولا سيما عبر توفير الدعم اللوجستي. وستستدعي التحديات العديدة التي تواجه إجراء انتخابات ذات مصداقية في دارفور - وفي مقدمتها العراقيل السياسية التي تعوق إجراء انتخابات حرة ونزيهة - زيادة كبيرة في التزام جميع أصحاب المصلحة خلال الأشهر المقبلة، بالإضافة إلى مجموعة من التطورات التشريعية والتقنية لكفالة مشاركة حقيقية لجميع سكان دارفور في الانتخابات. ومن التحديات الأخرى رفض الكثير من المشردين لنتائج التعداد السكاني، وشروط التسجيل التي قد تمنع المشردين من التصويت، والقيود التي ما زالت مفروضة على حرية التنقل والتعبير في دارفور، وتردي الحالة الأمنية في المنطقة.

٢٧ - وفي هذا السياق، يمثل إنشاء أحزاب سياسية وتسجيلها مسألة صعبة بشكل خاص. إذ من المقرر بدء التسجيل للانتخابات في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بينما لم يسجل إلا عدد قليل من الحركات في دارفور كأحزاب سياسية، والحزب الوحيد الذي نظم حملات

انتخابية هو حزب المؤتمر الوطني بقيادة الرئيس البشير، حيث عقد لقاءات جماهيرية في ولايات دارفور الثلاث كلها.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٨ - تواصلت الجهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لسد الثغرات القائمة على مستوى تقديم الخدمات الإنسانية، والناجمة عن طرد ١٣ منظمة من المنظمات غير الحكومية الدولية وحل ثلاث منظمات غير حكومية وطنية، في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد مكّن التقييم المبدئي المشترك الذي أجرته حكومة السودان والأمم المتحدة من توضيح الفجوة في القطاعات الحيوية الأربعة وتفاذي أزمة وشيكة، لكن استدامة هذه الإجراءات الأولية لا تزال تشكل إحدى القضايا الأساسية. وفي المناطق النائية، تقلص الحضور الدولي بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل آذار/مارس ٢٠٠٩. وأسهم اختطاف موظفي الإغاثة الدولية في تكريس هذه الحالة أيضاً، وهو ما أسفر عن نقص كبير في قدرات التنفيذ المتبقية وانخفاض شديد في قدرات الرصد والتقييم في دارفور.

٢٩ - وأسهمت حالات النقص هذه في ارتفاع مستويات سوء التغذية، وبخاصة في المناطق الريفية، حيث فاقت احتياجات المساعدة الغوثية طاقتها القصوى. وإضافة إلى ذلك، ظلت نحو ٨٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية دون دعم إنساني في قطاع الأمن الغذائي وأسباب المعيشة، إذ لم يتلق أكثر من ٤٠ في المائة من الأسر البذور والأدوات الحيوية اللازمة. وظل تطعيم الماشية في دارفور دون الهدف المحدد بنسبة ٢٠ في المائة، بينما بقي مستوى حماية الموارد البيئية متدنياً بسبب محدودية التمويل رغم استمرار تدهور الموارد الطبيعية. وفي قطاع التعليم، خلف طرد المنظمات غير الحكومية ثغرة كبيرة، إذ إن ٢٧ منطقة، من أصل ٧٠ منطقة إدارية، تفتقر إلى خدمات التعليم أو تحصل عليها بشكل جزئي، مما قد يؤدي إلى تراجع المكاسب التي تحققت خلال الأعوام السابقة. وما زالت هناك حاجة إلى توفير نحو ١٠٠ ٩ مدرس جديد في دارفور.

٣٠ - ورغم هذه التحديات، قام المشروع المشترك للإمداد بالمواد غير الغذائية، الذي يديره مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات دعماً للمنظمات الشريكة، بتوزيع مواد غير غذائية وتوفير ملاجئ للطوارئ، استعداداً للموسم الأمطار، لصالح ٧٨١ ١٠٠ أسرة معيشية في مختلف أنحاء دارفور، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٩٨٦ ٣٨ أسرة معيشية، في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٣١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، علّق برنامج الأغذية العالمي أنشطته في منطقة عديلة في جنوب دارفور وفي المناطق المجاورة لها، بسبب الاستيلاء على شاحنات تملكها جهات متعاقدة مع البرنامج ونهب مكونات غذائية إضافية كان من المفروض أن يستفيد منها ١٠ ٠٠٠ طفل. وجاء تعليق الأنشطة الإنسانية هذا، الذي ما زال ساريا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عقب تعليق المنظمة الدولية للرؤية العالمية أنشطتها بعد هجوم تعرضت له قوافلها في الشهر نفسه.

٣٢ - وحمل موسم الأمطار معه عددا من التحديات، منها انتشار الأمراض المنقولة بالماء. فقد أُبلغ عن وقوع واحتواء إصابات بالإسهال المائي أو الكوليرا، في مخيم زمزم للمشردين داخلها في شمال دارفور، وظلت معدلات الإصابة بالأمراض عالية في معظم مخيمات المشردين داخلها. وزادت هذه الحالة للتو من الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الصحية في المخيمات، وبرغم الجهود المشتركة لوزارة الصحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الصحة، والتي تم تعزيز صفوفها مؤخرا، لم يتسن تلبية جميع تلك الاحتياجات.

٣٣ - وإضافة إلى التدهور العام في ظروف الصحة والتصحاح، فإن مخيم زمزم للمشردين داخلها لا يزال يواجه تحديات متمثلة في عدم وجود مرافق دراسية ملائمة، ولا سيما للأطفال الذين وصلوا إلى الجزء الجديد الذي أُضيف إلى المخيم بعد توسيعه. وفي هذا الصدد، سمحت حكومة السودان لليونيسيف بالمساعدة في الترتيب لتوفير مرافق دراسية ملائمة في الموقع الجديد. ورغم هذا التطور الإيجابي، فإن الحكومة لا تعترف بالوافدين الجدد في الجزء الجديد من المخيم على أنهم من المشردين داخلها، ويبلغ عدد هؤلاء ٣٠ ٠٠٠ شخص. وإضافة إلى ذلك، يواصل المزارعون الذين احتل الوافدون الجدد أراضيهم المطالبة بتعويضهم عن هذه الأرض، مما قد يؤدي إلى نشوب نزاع بينهم وبين المشردين داخلها.

٣٤ - كما صاحب موسم الأمطار ورود عدد من البلاغات بشأن عودة بعض المشردين داخلها إلى ديارهم لمباشرة أنشطتهم الزراعية الموسمية، وهي ظاهرة سبقت رؤيتها في السنوات السابقة. وبينما يحول غياب مقومات الاستدامة والتهديدات المتصلة بانعدام الأمن دون عودة المشردين بشكل دائم إلى بعض المواطن الأصليين، تفيد البلاغات عن عودة عدد قليل منهم إلى ديارهم. ولم تستطع أفرقة التقييم، التي تمكنت من الوصول إلى المناطق التي شهدت حالات العودة المبلغ عنها، أداء عملها بحرية، فهي لم تتمكن على سبيل المثال من التحدث إلى العائدين. وقد منعت الوكالتان الرئيسيتان المكلفتان برصد حالات العودة، وهما مفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، من البقاء بشكل منتظم في دارفور خلال جزء كبير من الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٥ - وفي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قامت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالشؤون الإنسانية، المكونة من مسؤولين كبار في الحكومة السودانية وممثلين عن الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بزيارة جنوب دارفور. وزار الوفد كلا من شطاية وقريضة ودونكي ضريسة، حيث استمع إلى آخر مستجدات الحالة الإنسانية. وأعقب هذه المهمة عقد اجتماع في الخرطوم، لم تناقش فيه حالة الحماية في دارفور كما كان مقرراً، نظراً إلى أن مفوضية العون الإنساني تراجعت عن تقديم بيانها المتعلق بالحماية.

٣٦ - وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وافقت اللجنة الرفيعة المستوى على وضع آلية للتحقق من حالات العودة الطوعية للمشردين داخلياً، وكفالة السلامة والأمن في مناطق العودة وفقاً للمبادئ الإنسانية الدولية. وتستند آلية التحقق المشتركة إلى المبادئ والمعايير الواردة في أحكام السياسة الوطنية السودانية المتعلقة بالمشردين داخلياً (السياسة القومية للنازحين ٢٠٠٩) والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وتهدف هذه الآلية إلى كفالة استدامة العودة في دارفور، من خلال تمكين المشردين داخلياً من ممارسة خيار حر ومستنير وطوعي للعودة إلى مواطنهم الأصلية بسلامة وكرامة. وقدم المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابعان للأمم المتحدة مقترحا بشأن وضع آلية مشتركة لرصد حالات العودة من أجل أن تنظر فيه الحكومة، وهي آلية ستضم ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة. بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، ومنظمات أخرى بصفة مراقب. ولم يرد رد رسمي من الحكومة على هذا المقترح حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

خامسا - نشر العملية المختلطة

٣٧ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بلغ عدد الأفراد العسكريين الإجمالي في العملية المختلطة ٦٣٨ ١٤ فرداً من مجموع القوام الإجمالي المأذون به البالغ ١٩ ٥٥٥ فرداً، ويشمل هذا العدد ١٣ ٩٨٩ جندياً، و ٣٥٥ ضابطاً أركاناً، و ٢٠٧ مراقبين عسكريين و ٨٧ ضابط اتصال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أهدت كتيبة المشاة المصرية الثانية والمفازز المتقدمة من كتائب المشاة من تترانيا وبوركينا فاسو وكتيبة المشاة الإثيوبية الثانية انتشارها. وتظهر التوقعات الحالية أنه سيتم استكمال المفازز المتقدمة الثلاث من إثيوبيا وتترانيا وبوركينا فاسو بنشر الأجزاء الرئيسية للكتائب في دارفور بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣٨ - وبلغ عدد أفراد الشرطة في العملية المختلطة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ٤٤٤٩ فرداً (٢٧٥٢ من مستشاري الشرطة و ١٦٩٧ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة وعددهم الإجمالي ٤٤٤٩ فرداً) يمثلون ٦٩ في المائة من القوة المعتمدة. وانتشرت أربع وحدات جديدة من الشرطة المشكلة في الفترة المشمولة بالتقرير، واحدة من السنغال، وواحدة من مصر، واثنان من الأردن. ووصلت مفرزة متقدمة مؤلفة من تسعة أفراد من وحدة الشرطة الباكستانية المشكلة إلى البعثة للتحضير لنشر الوحدة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وكانت وحدة من الشرطة السنغالية المشكلة، وهي الأولى من بين أربع وحدات تدعمها مجموعة أصدقاء العملية المختلطة، قد وصلت إلى البعثة.

٣٩ - وفيما يتعلق بالعنصر المدني في العملية المختلطة، فقد بلغ عدد الموظفين المدنيين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ٣٩٢١ موظفاً (١٠٨٩ موظفاً دولياً، و ٢٤٥٢ موظفاً وطنياً، و ٣٨٠ من متطوعي الأمم المتحدة)، يمثلون ٧٠ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٥٥٤٦ موظفاً. ولا تزال البعثة تواجه صعوبات في توظيف واستبقاء الموظفين المؤهلين نتيجة الظروف المعيشية الصعبة والحالة الأمنية غير المستقرة في دارفور.

٤٠ - وفي الفترة بين ١ تموز/يوليه و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أصدرت حكومة السودان ١٩٣٨ تأشيرة دخول جديدة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت هناك ٥٦ تأشيرة تنتظر الموافقة. ويعد هذا تطوراً مقبولاً. بيد أن الجهود الرامية إلى الحصول على تأشيرات دخول لأفراد من مجموعة صغيرة من البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة لم تكمل بالنجاح، حيث بقيت الطلبات معلقة لمدة عشرة أشهر.

٤١ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وافقت حكومة السودان على التخليص الجمركي لـ ٦٢ ناقلة جنود مدرعة نيجيرية وصلت إلى ميناء بورتسودان في ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، و ١٢٢ عربية من رواندا وصلت في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وانتقلت بنجاح إلى منطقة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب مشاورات مفصلة بين الأمم المتحدة والحكومة الكندية، انتهت عملية سحب ناقلات الجنود المصفحة الكندية المعارة من منطقة البعثة البالغ عددها ١٠٣ ناقلات: وشحنت دفعة أولى من هذه الناقلات بلغ عددها ٦٨ ناقلة من ميناء بورتسودان في نهاية آب/أغسطس، وتم تسليمها إلى الوجهة النهائية، ومن المتوقع أن تشحن الدفعة الثانية والنهائية البالغ عددها ٣٥ ناقلة من ميناء بورتسودان في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٢ - وتُبذل جهود منسقة مع السلطات على الصعيد الوطني، وعلى صعيد الولايات والصعيد المحلي، لتسهيل نشر طائرات الهليكوبتر التكتيكية الإثيوبية. ويتوقع أن تنهي سرية

الهندسة الصينية بناء ساحة خدمات الطائرات الجديدة لطائرات هليكوبتر الخمس التابعة للوحدة في مطار نيالا، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتجري حاليا مناقشات مع الحكومة السودانية بشأن الموقع النهائي لمستودعات الذخيرة التابعة للوحدة.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، فإن استمرار انعدام عناصر التمكين العسكري الرئيسية ومضاعفات القوة، بما في ذلك وحدتا نقل متوسطتان، ومستشفى من المستوى الثاني، ووحدة استطلاع جوي، و ١٨ طائرة هليكوبتر متوسطة الحجم للخدمات، لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ للعملية المختلطة. وقد أثر ذلك سلبا على قدرة العملية على تنفيذ ولايتها تنفيذًا تامًا، إذ حد من أنشطة الرصد والتحقق، وأعاق القدرة على الرد السريع وتسبب في تقليص الخدمات اللوجستية والطبية، التي تنفذها العملية.

٤٤ - بالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض غير المقبول في مستوى المرافق الطبية التي يقدمها عدد كبير من البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة، يشكل مصدر قلق كبير للبعثة. فمن أصل ٣٢ وحدة/خلية طبية، تفي سبعة فقط منها بمعايير الأمم المتحدة. وتجري العملية المختلطة حاليا مراجعة شاملة لهذه الأحوال بغية كفالة أن تفي جميع المرافق بمعايير الأمم المتحدة باعتبارها مسألة ملحة.

٤٥ - وقد عقد الاجتماع السادس للآلية الثلاثية المعنية بمبادرات بناء السلام في دارفور، مع ممثلي حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والعملية المختلطة، في الخرطوم، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد أسفر هذا الاجتماع عن التوصل إلى اتفاق لتحديد موقع وحدة طائرات هليكوبتر التكتيكية الإثيوبية في مطار نيالا. إلا أنه لم يُحرز أي تقدم بشأن الحصول على الترددات اللاسلكية للعملية المختلطة. وتم تأجيل الاجتماع التالي المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لتمكين كبار الإداريين في العملية المختلطة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، من التركيز على أزمة الرهائن الحالية لاثنين من موظفي العملية المختلطة الدوليين.

سادسا - العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة

٤٦ - استنادا لولايتها، واصلت العملية المختلطة إيلاء الأولوية لأنشطتها في مجال الحماية وجهودها الرامية إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء دارفور. واتخذت البعثة على وجه خاص خطوات هامة نحو توسيع نطاق أنشطة دورياتها، والحفاظ على وجود مستمر في مخيمات المشردين داخليا، وتعزيز قدرة الحكومة والشرطة في دارفور على معالجة

القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٤٧ - وفي هذا السياق، تم إجراء العديد من التوسعات الهامة في مجال أنشطة الحماية في العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسلت العملية المختلطة أول دورية متكاملة بعيدة المدى إلى الطويلة وكبائية في شمال دارفور. ومنذ ذلك الحين، تم تسيير مزيد من الدوريات بعيدة المدى لرصد الحالة الأمنية، وبناء الثقة في صفوف السكان، وتوفير الحماية، وستشكل جانبا هاما من جوانب العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة للمضي قدما.

٤٨ - كما وسعت العملية المختلطة دورياتها الليلية على نحو كبير في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وكانت تنحصر سابقا في مخيم كلمة للمشردين داخلها، من خلال تسيير دوريات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع في مخيمات إضافية في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها، بما في ذلك مخيمات زمزم وأبو شوك والسلام للمشردين داخلها، ومخيم الطويلة للمشردين داخلها في شمال دارفور؛ ومخيمات أداماتا، وكريندينق الأول والثاني، والرياض، ودورتي للمشردين داخلها بالقرب من الجنية؛ ومخيمات حصاحيصا وحمادية للمشردين داخلها بالقرب من زالنجي؛ ومخيمات عطاش ودريج والضعين وقريضة للمشردين داخلها في جنوب دارفور. ووفقا لتقييمات الأثر للدوريات الليلية التي قامت بها العملية المختلطة، أشار المشردون في مخيم أبو شوك والسلام للمشردين داخلها إلى أنهم يرون أن الدوريات الليلية ضرورية لسلامتهم وأفادوا بتحسّن مستوى الأمن تبعاً لذلك. وفي حين أعرب المشردون عن تقديرهم للدوريات الليلية التي تسيرها العملية المختلطة، أعربوا أيضا عن رغبتهم في تسيير دوريات أثناء النهار في المناطق الزراعية خارج المخيمات، التي ترتفع فيها مستويات انعدام الأمن. وتتناول العملية المختلطة هذا الطلب في سياق تخطيطها الجاري.

٤٩ - وبالإضافة إلى توسيع نطاق أنشطة الدوريات، بدأت العملية المختلطة تشغيل ٥٩ مركزا من مراكز خفارة الشرطة المحلية من أصل ٨٣ في ولايات دارفور الثلاث. وقد استكمل بناء ثمانية مراكز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويجري حاليا وضع خطط لبناء ١١ مركزا إضافيا قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وتستعرض العملية المختلطة حاليا خطة مراكز خفارة الشرطة في المجتمعات المحلية في ضوء الخطة المنقحة للنشر، وسيعاد نقل بعض مراكز خفارة الشرطة في المجتمعات المحلية إلى مواقع مختلفة. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، افتتح رسميا مركز المرأة في مخيم أبو شوك للمشردين داخلها في شمال دارفور، بعد أن أغلقته مفوضية العون الإنساني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وتديره الآن شبكة تنمية المرأة تحت إشراف

وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت شرطة العملية المختلطة بتدريب ٢٢٥ متطوعاً من حفارات الشرطة في المجتمعات المحلية، و ٣٥٠ فرداً من الشرطة التابعة لحكومة السودان، بما في ذلك تدريب ١٧٠ ضابطاً في برنامج تدريب المدربين.

٥٠ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أنشأت العملية المختلطة وحدة تحقيقات خاصة بالجرائم الجنسية للتصدي لحالات الاغتصاب في دارفور. وستتناول الوحدة حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وستشجع على الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بأعمال العنف هذه، وتعزز بناء القدرات في المؤسسات الحكومية والشرطة، وتعمل على توعية المجتمعات المحلية بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٥١ - وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية، في الفترة بين ١٥ آب/أغسطس و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نفذ العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة ٣٠٣٣ دورية لبناء الثقة، و ٢٧٢٩ دورية للحراسة، و ١٠٣١ دورية ليلية، و ٣٧ دورية للتحقيق. وسيّرت الشرطة التابعة للعملية المختلطة ١٠٣٣١ دورية داخل مخيمات المشردين داخلياً، بما في ذلك دوريات الحراسة لجمع الحطب/العشب، و ٣٥٣٦ دورية خارج مخيمات المشردين داخلياً، بما فيها دوريات في البلدات والقرى.

٥٢ - وفي أعقاب إنشاء لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان، بدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال في دارفور عمله في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ويجري تنفيذه بالتعاون مع لجنة تنفيذ تربيّات الأمن في دارفور واليونيسيف. وتميز أول نشاط للبرنامج ببدء عملية إطلاق سراح ٢٠٠٠ طفل من الأطفال المسجلين المرتبطين بالحركات المسلحة في دارفور. ووفرت العملية المختلطة المرافقة الأمنية، والنقل، والفحص الطبي ونسقت هذه العمليات، بجانب تقديم المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والخدمات اللوجستية الأخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إطلاق سراح ١٤٤ طفلاً من الأطفال المرتبطين بجيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة في شمال دارفور. ويجري العمل حالياً على وضع خطط لبدء برنامج دارفور لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال في جنوب دارفور في الأسابيع المقبلة.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت آلية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور مشاورات مع ممثلين للمرأة في شمال وجنوب دارفور، وممثلين للشباب في شمال دارفور، لمناقشة ستة قضايا مثيرة للاهتمام المشترك والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، وهي:

الأراضي والموارد الطبيعية، والأمن، والهوية، والتنمية والانعاش، والإدارة، والديمقراطية، والمصالحة.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تبحث العملية المختلطة في سبل زيادة توعية عامة الناس في ظل عدم وجود محطة إذاعية. وتعمل البعثة مع شركات الهاتف النقال لنشر رسائل سلام من خلال شبكاتهما، وتعزم البعثة أن تبدأ البث لمدة خمس ساعات يوميا في محطات إذاعة الفاشر ونيالا والجنينة والسلام (الخرطوم). واقترحت العملية المختلطة أيضا وضع برامج إذاعية لنشر الوعي بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في المجتمعات المحلية في شمال دارفور، وهي تنتظر الحصول على إذن من اللجنة الحكومية المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لبث هذه البرامج من إذاعة الفاشر.

٥٥ - ونفذت العملية المختلطة حتى الآن دورات تثقيفية بشأن مخاطر الذخائر غير المنفجرة شملت ٣٩٣ ٥ شخصا، ودمرت ٩٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، وأجرت تقييمات عامة لمخاطر المتفجرات في ٥٢ قرية، وقيمت ٤٣٨ كيلومترا من الطرق. واستؤنفت العمليات المقررة بكامل طاقتها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وبانتهاء برنامج التدريب على إزالة الألغام وصلت الأفرقة المتعددة المهام إلى قوامها الكامل. ولقي ثلاثة أطفال مصرعهم نتيجة احتكاكهم بالذخائر غير المنفجرة، وأصيب طفل واحد وأحد الراشدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٦ - وفيما يتعلق بسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، نفذت العملية المختلطة ٤٠ بعثة ميدانية لمراقبة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت البعثة بالتحقيق في ٦١ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان شملت ٩٤ ضحية: منهم ٧٢ ضحية من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، من بينهم ١٠ قاصرين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٧ سنة؛ وفي حالات لقي ٣٦ شخصا مصرعهم فيها؛ وأصيب ١٢ شخصا بجروح نتيجة إطلاق النار، و ٣ حالات اعتداءات على موظفين وطنيين تابعين للعملية المختلطة، ووثقت هذه الحالات.

٥٧ - وجرى التبليغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن تعرض أربعة موظفين وطنيين واثنين من المتعاقدين الأفراد التابعين للعملية المختلطة للمضايقة والتهديد و/أو الاعتقال على أيدي أفراد من جهاز الاستخبارات والأمن الوطني. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قام مسؤولون في الأمن الوطني بتهديد مساعد لغوي من العملية المختلطة كان يرافق موظفين لحقوق الإنسان إلى مركز احتجاز في نيالا، وطلبوا منه ألا يعود إلى مركز الاحتجاز.

٥٨ - وقامت العملية المختلطة بالتحقيق في ٣٧ حالة من حالات الاحتجاز قبل المحاكمة شملت ٧٢ شخصا. ونقلت الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان إلى السلطات المحلية، مما أدى إلى إطلاق سراح ٢٨ شخصا من الاحتجاز من دون توجيه أي اتهامات إليهم. وظل ما مجموعه ٤٤ شخصا قيد الاحتجاز. وكان ستة عشر شخصا من بين الذين أطلق سراحهم دون توجيه اتهامات إليهم، البالغ عددهم ٢٨ شخصا، قد ألقى القبض عليهم بسبب انتماءاتهم و/أو أنشطتهم السياسية المزعومة.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة جهودها الرامية إلى الوصول إلى جنديين اثنين من حركة العدل والمساواة تحتجزهما الحكومة في الخرطوم، للتحقق ما إذا كانا يعاملان وفقا للالتزامات الحكومية بموجب القانون الدولي الإنساني. وكان الجنديان من بين العديد من الجرحى الذين أصيبوا أثناء القتال بين الحكومة وقوات حركة العدل والمساواة قرب أم برّو في شمال دارفور، في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٩. وكانت السلطات في حكومة السودان قد أحبطت عدة محاولات للوصول إلى السجناء.

٦٠ - ولأغراض معالجة أوجه القصور في الخدمات القضائية في أرجاء دارفور، حصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على الموافقة للعمل مع الحكومة لإنشاء محاكم متنقلة، ريثما تتم استعادة الخدمات القضائية الكاملة في مختلف الإدارات المحلية. وهي تشمل كبكائية وكتم وأم كدادة في شمال دارفور، وعد الفرسان، وتلس، ومهاجرية، وعديلة ورهيد البردي في جنوب دارفور.

٦١ - وعقدت أول دورة تدريبية على حقوق الإنسان وإدارة السجناء، حضرها ٣٠ موظفا من ستة سجون في شمال دارفور، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنهت العملية المختلطة تقييما لنظام عدالة الأحداث في غرب دارفور، وهي تبذل جهودا للمساعدة في تشكيل محكمة مخصصة للأحداث. كما نظمت دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لمدة ثلاثة أيام في غرب دارفور، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، لضباط وجنود شرطة الاحتياطي المركزي.

٦٢ - واستمرت مبادرة المشاريع ذات الأثر السريع التابعة للعملية المختلطة، بالموافقة على ١١٧ مشروعا جديدا في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، والزراعة، وإدارة الدخل، وتمكين المرأة، والمأوى. وبلغ مجموع المشاريع ذات الأثر السريع التي نفذها شركاء العملية المختلطة ٣٤ مشروعا.

سابعاً - ملاحظات

٦٣ - مع اقتراب العملية المختلطة من إكمال عامين من العمل في دارفور، فقد خطت خطوات هامة صوب النشر الكامل وهي تركز الآن، أكثر من أي وقت مضى، على مهامها حاسمة الأهمية المتمثلة في حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. بيد أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة ماثلة، بما في ذلك التهديدات المتزايدة للموظفين المدنيين في دارفور، والأنشطة العسكرية المستمرة بين تشاد والسودان وداخل دارفور، والقيود المفروضة على حرية تنقل أفراد العملية وأفراد العون الإنساني وعلى حرية وصولهم إلى وجهاتهم، وفشل أطراف النزاع في التقييد بتسوية تفاوضية شاملة للأزمة.

٦٤ - وحوادث الاختطاف الأربعة التي طالت موظفين تابعين لمنظمات دولية غير حكومية والتي وقعت منذ آذار/مارس ٢٠٠٩، وحادثة الاختطاف الذي وقع مؤخرا لاثنتين من موظفي العملية المختلطة في زانجي في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تمثل تطورا مفرعا للغاية بالنسبة للموظفين الدوليين العاملين في دارفور. ويظل أفراد العملية يشكلون هدفا للأنشطة الإجرامية والسطو، بما في ذلك المضايقة والهجمات العنيفة.

٦٥ - ويتباين قلق بالغ أيضا إزاء ما يرد من أنباء عن القتال المستمر بين حكومة السودان وجماعات التمرد في دارفور. وقد وثقت العملية المختلطة وقوع صدامات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في ٢٣ تموز/يوليه في جبل مرة، وفي ٢ أيلول/سبتمبر في كورما، حيث أسفر الصدام الأخير عن مقتل ١٣ مدنيا. وأسفر القتال بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس في شمال دارفور وفي ٩ آب/أغسطس في غرب دارفور عن تعريض حياة المدنيين للخطر، وهو يظهر أن الطرفين لم يلتزما التزاما كاملا بالسعي إلى حل سياسي لأزمة دارفور.

٦٦ - وفي سياق العنف المستمر في دارفور، تتسم حرية تنقل أفراد العملية المختلطة وأفراد العون الإنساني بأهمية حاسمة. وتشكل الحوادث، المتكررة، التي منع فيها مسؤولو حكومة السودان دوريات العملية المختلطة من المرور، انتهاكا مباشرا لاتفاق مركز القوات مع حكومة السودان وعائقا خطيرا لقدرة العملية على تنفيذ ولايتها. وبصفة خاصة في الحالات التي أدى فيها العنف إلى زيادة ضعف السكان، أحث الحكومة على تكثيف جهودها لكفالة منح أفراد العملية المختلطة وأفراد العون الإنساني الإمكانية الكاملة للوصول إلى المناطق المتضررة. ويتمثل أحد التطورات الإيجابية في الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الموجهة إلى العملية المختلطة من مسؤول حكومي، والتي تفيد بأنه لن يكون هناك المزيد من العقبات أمام أنشطة الدوريات في شمال دارفور.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت أحداث أمنية خطيرة أيضا على امتداد الحدود التشادية - السودانية، بما يشمل صدامات بين القوات المسلحة التشادية والسودانية في ١٦ و ٢٦ و ٢٨ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وأدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، والكف عن دعم الجماعات المتمردة في كل من تشاد والسودان، والعمل بحسن نية سعيا إلى تهيئة بيئة آمنة في دارفور. وفيما يشكل تطورا إيجابيا في هذا الصدد، سافر وفد سوداني بقيادة مستشار الرئيس غازي صلاح الدين إلى إنجمينا في يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر للاجتماع بالرئيس دي. وصدر بيان مشترك أكد التزام الدولتين بتحسين العلاقات بينهما. وأعرب عن ترحيبي بهذا البيان وأكرر تأكيد أن العلاقات الحسنة بين السودان وتشاد تمثل الشرط الذي لا غنى عنه لإحلال السلام في دارفور.

٦٨ - وفي غضون ذلك، بلغت العملية السياسية في دارفور مرحلة حرجية. فرغم الجهود الاستثنائية التي تبذلها الدول الرئيسية وكبير الوسطاء المشترك، لم تبد الحركات ما يدل على استعدادها للتوحد والشروع في مناقشات موضوعية في الدوحة. وقد أعلنت حكومة السودان من جانبها عن استعدادها للمشاركة في العملية السياسية، رغم استمرار العمليات العسكرية الحكومية في دارفور. ويعكس تزايد تركيز الوساطة على المجتمع المدني الدارفوري عدم الاستعداد لدى كل من الحركات والحكومة، فضلا عن عدم فهم ضرورة تمثيل أهل دارفور في أي عملية سلام مقبلة. وأحث جميع أطراف النزاع على استغلال هذه الفرصة للمشاركة مجددا في عملية السلام بحسن نية، وذلك بهدف التوصل إلى سلام مستدام لجميع أهل دارفور.

٦٩ - وتتيح جهود الوساطة الرامية إلى الإعراب عن آراء أهل دارفور في عملية السلام فرصة هامة للغاية للاستفادة إلى الحد الأقصى من مشاركة الدارفوريين في الانتخابات المقبلة. ومع مضي الوساطة قدما في تحديد أولويات المجتمع المدني في دارفور، سيتيح ذلك إمكانية إجراء مناقشات مع حكومة السودان بشأن المسائل التي يتعين أن تعالج لضمان أن تصبح الانتخابات خطوة ذات مصداقية من أجل مشاركة حقيقية لدارفور على الصعيد الوطني في السودان. وكخطوة أولية، يجب على الحكومة بذل جهود متضافرة لكفالة تمكن جميع الفئات في دارفور، لا سيما المشردون داخليا، من المشاركة في جو من حرية التعبير وفي حرية تنقل كاملة. وفي هذا الصدد لا بد من التصدي لجميع التحديات السياسية والتقنية والأمنية. وأحث جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات ملموسة على الصعيد السياسي لضمان إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية.

٧٠ - ويمثل تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور مبادرة هامة ومحاولة جادة لمعالجة مسائل السلام والعدالة والمساءلة والمصالحة في دارفور. وتتيح توصيات الفريق التي اعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فرصة ثمينة للتقدم إلى الأمام. وتعمل الأمم المتحدة على إجراء استعراض شامل لجميع جوانب التقرير وتوصياته، بهدف تعزيز التكامل بين عمل الفريق وأنشطة ولاية الأمم المتحدة في السودان. وأنا أتطلع على مواصلة تعميق جذور الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

٧١ - وأخيراً، أود الإعراب عن امتناني للعمل الذي قام به كل من رودلف أدادا، أول ممثل خاص مشترك للعملية المختلطة، والجنرال مارتن لوثر أغواي (نيجيريا)، أول قائد لقوة العملية المختلطة، اللذان أكملتا مدة خدمتهما في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وأعرب لهما عن تقدير المنظمة البالغ لمساهمتهما في إنشاء العملية المختلطة.

٧٢ - وسينهي كل من مايكل فراير، مفوض الشرطة في العملية المختلطة، وإليزابيث موانغا، نائبة مفوض الشرطة، مدة خدمتهما مع العملية المختلطة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأود أن أعرب لهما عن امتناني للعمل الذي قاما به لإنشاء وجود شرطة العملية المختلطة في دارفور.

٧٣ - وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغ مجلس الأمن بأن هنري أنيدوهو، نائب الممثل الخاص المشترك، قد شغل وظيفة الممثل الخاص المشترك المؤقت. وعلاوة على ذلك، واعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عُين محمد ب. يونس نائباً للممثل الخاص المشترك للعمليات والإدارة، وتولى الجنرال باتريك نيامفومبا (رواندا) منصب قائد القوة في العملية المختلطة. وأود أيضاً أن أعرب عن الشكر للدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المانحة والمساهمة بقوات، لدعمها المستمر لنشر العملية المختلطة وعملياتها، ولجهودها التي تبذلها لتشجيع الأطراف على وقف دوامة العنف والعمل عوضاً عن ذلك من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في دارفور.

خطة عمل العملية المختلطة لتنفيذ الولاية

١ - وفقا لطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٨١ (٢٠٠٩)، وُضعت خطة عمل استراتيجية بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي تتضمن نقاطا مرجعية لقياس وتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة. ولهذه الغاية، وُضعت أربعة مجالات ذات أولوية للقيام فيها بالأعمال المتضاربة اللازمة لتحقيق الهدف العام للمجتمع الدولي، المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق استقرار مستدام في دارفور. وسيطلب إحراز تقدم في جميع هذه المجالات تنفيذ الولاية من قبل العملية المختلطة، وسيطلب ذلك أيضا تنفيذ قدر كبير من العمل من قبل فريق الأمم المتحدة القطري، ومؤسسات حكومة السودان، وغير ذلك من أصحاب المصلحة. بما يشمل قادة المجتمعات المحلية. والمجالات الأربعة ذات الأولوية هي: (أ) التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛ (ب) تهيئة بيئة آمنة ومستقرة؛ (ج) تعزيز سيادة القانون، وتدعيم الحوكمة وحقوق الإنسان؛ (د) تحقيق استقرار الحالة الإنسانية.

الافتراضات

٢ - تستند قدرة العملية المختلطة على المضي قدما بتنفيذ خطة العمل إلى الافتراضات التالية: '١' أن تستمر عملية السلام، بقيادة رئيس المفاوضين المشترك، وستؤدي في نهاية المطاف إلى الاتفاق على تسوية شاملة للنزاع في دارفور، تكون مكملة لاتفاق السلام الشامل؛ '٢' أن تضطلع العملية المختلطة بكل أنشطتها المكلفة بها؛ '٣' أن يواصل المجتمع الدولي تزويد العملية المختلطة بالدعم اللازم والموارد اللازمة؛ '٤' أن تتمكن الحالة الأمنية محليا من مواصلة نشر العملية المختلطة واضطلاعها بأعمالها.

التسوية السلمية الشاملة

٣ - فيما يتعلق بتحقيق تسوية شاملة للنزاع في دارفور، سيتمثل مؤشر رئيسي على التقدم في هذا المجال في مواصلة عملية السلام بقيادة رئيس الوسطاء المشترك، فضلا عن عقد انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠١٠ ترسي الأساس لتمثيل حقيقي لدارفور على الصعيد الوطني.

٤ - ستقوم العملية المختلطة بترتيب أولويات أنشطتها وتحديد مراحل إنجازها حسب متطلبات الوساطة، وكذلك حسب متطلبات الانتخابات المقبلة. وفي الأجل القريب، ستركز العملية المختلطة على تقديم دعم كبير لعمل كبير الوسطاء المشترك وتيسير عمله وتكثيف

دورها ومشاركتها مع جميع أصحاب المصلحة في دارفور. بما يشمل المجتمع المدني، وذلك لكفالة الإعراب عن آرائهم في المفاوضات المستمرة. وفي هذا الصدد، ستوفر العملية المختلطة دعماً تقنياً ومشورة لكبير الوسطاء المشترك مع تسارع وتيرة المفاوضات بشأن مختلف القضايا. وكخطوة أولى في هذه الواجهة، شاركت العملية المختلطة في الحلقة الدراسية التي نظمها مؤخرا فريق دعم الوساطة المشتركة بشأن وضع مقترحات لتحديد بارامترات اتفاق سلام شامل لدارفور ومبادئه وعناصره الرئيسية وانعقدت في الدوحة، بقطر، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وكخطوة تالية، ستشارك العملية المختلطة مباشرة عن طريق الحوار والتشاور بين الدارفوريين وقسم الشؤون المدنية في دعم جهود الوساطة الرامية إلى عقد أول جولة مشاورات للمجتمع المدني في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في الدوحة.

توفير البيئة الآمنة والمستقرة

٥ - لا يمكن لأي تسوية سياسية للنزاع في دارفور أن تكون مستدامة بدون أن تحقق فوائد ملموسة للسكان في مجال السلامة والأمن. ومن المسائل التي تظل تكتسي أهمية بالغة هيئة بيئة مستقرة في جميع أرجاء دارفور تنسم بانعدام النشاط العسكري، وحدوث انخفاض كبير في الأنشطة الإجرامية، وإعادة إرساء المناخ الآمن الذي يتيح حرية التنقل للمدنيين.

٦ - وفي هذا السياق، ستواصل العملية المختلطة الاضطلاع بالأنشطة التالية للمساهمة في الهدف العام المتمثل في هيئة بيئة آمنة ومستقرة في دارفور. مواصلة تسيير الدوريات، بما يشمل تعزيز الدوريات بعيدة المدى والدوريات الليلية وزيادة عددها؛ وزيادة نشاط العملية المختلطة في مجال التحقيق بمخاطر الألغام في جميع أرجاء دارفور؛ وإبقاء العملية المختلطة على حضور يومي على مدار الساعة في مخيمات المشردين داخليا وقيامها بتعزيز أنشطتها لخمارة المجتمعات المحلية، فضلا عن زيادة حجم أنشطة التدريب وبناء قدرات ضباط الاتصال في الشرطة الحكومية وشرطة الحركات وتوسيع نطاق تلك الأنشطة. وستواصل العملية المختلطة الإبلاغ عن الأحداث الرئيسية التي تنطوي على عنف، بما يشمل جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولهذا الغاية، تحتاج العملية المختلطة إلى نشر كامل ملاك موظفي حقوق الإنسان، الذي يبلغ حاليا ٩٦ موظفا من جملة القوام المأذون به والبالغ ٢٠٨ موظفين. وستواصل العملية المختلطة أيضا دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو المبينة به في ولاية العملية المختلطة.

٧ - وستواصل العملية المختلطة مساعيها مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين صوب تخفيف حدة التوتر بين تشاد والسودان، والتعاون عن كئيب مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وبالتعاون مع أصحاب

المصلحة المحليين وفريق الأمم المتحدة القطري، ستعمل العملية المختلطة من أجل الحصول على التزامات مكتوبة وخطط عمل متفق عليها من قبل جميع الأطراف في النزاع سعياً إلى إنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، وذلك في تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من أجل وضع برامج لإعادة إدماج أولئك الأطفال. وبالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين وفريق الأمم المتحدة القطري، ستعمل العملية المختلطة أيضاً صوب وضع استراتيجية شاملة وتطويرها لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٨ - تساهم الآفاق الاقتصادية البائسة التي يواجهها سكان دارفور، ولا سيما الشباب منهم، في العنف الانتهازي في دارفور. ويمكن معالجة ذلك جزئياً كتدبير قصير الأجل بتنفيذ بعض مشاريع العملية المختلطة السريعة الأثر، رغم أن إيجاد حل مستدام لهذه المشكلة سيتطلب تنمية طويلة الأجل واستثمارات ملائمة. وستبذل جهود لزيادة الحجم الحالي للصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لدارفور، لاستيعاب تلك المشاريع السريعة الأثر.

سيادة القانون

٩ - يرتبط تحقيق الأمن والاستقرار ارتباطاً وثيقاً بقدرة مؤسسات الدولة على إنفاذ سيادة القانون، والقيام بأعمالها وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد، وضمان حقوق الإنسان والحريات للسكان. كذلك يعتمد الاستقرار الطويل الأجل على تحقيق المساءلة على الجرائم الماضية وعلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لدارفور بأسرها، بما يشمل إدخال تحسينات على تعليم السكان وصحتهم، وتحسينات كبيرة في الهياكل الأساسية، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وفرص كسب العيش.

١٠ - ولتحقيق هذه الغاية، ستواصل العملية المختلطة العمل عن كثب مع المؤسسات المحلية بغية توفير المشورة والتدريب، وللدعوة من أجل إقامة إدارة تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد. إضافة إلى ذلك، ستواصل العملية المختلطة الضغط والمشاركة في أنشطة بناء القدرات التي تستهدف منظمات المجتمع المدني، بما يشمل منظمات المرأة، وستقدم الدعم لمبادرات المصالحة المحلية بتقديم المساعدة اللوجستية والتقنية.

١١ - وستواصل العملية المختلطة العمل عن كثب مع مؤسسات الأمن والعدالة، ومع هياكل إدارة السجون، لتحسين الظروف في السجون ومرافق الاحتجاز. وستواصل العملية المختلطة رصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها وستتابع تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والتراعات المسلحة، فضلاً عن قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين في التراعات

المسلحة. وستواصل العملية المختلطة أيضا دعم أنشطة التعاون التقني بغية زيادة قدرة قوات الأمن على الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان بالحد من الهجمات على المدنيين، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الذي يطال المرأة، وأعمال الاعتقال والاحتجاز العشوائية، والإعدامات بإجراءات موجزة، والتعذيب. وهذه الأنشطة مصممة أيضا لتحسين فهم المدعين العامين وهيئة القضاة لتطبيق معايير حقوق الإنسان في المرحلة السابقة للمحاكمة وفي مرحلة المحاكمة.

تحقيق استقرار الحالة الإنسانية

١٢ - فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في الحالة الإنسانية، سيتمثل أحد المؤشرات الرئيسية في ذلك في تحقيق وصول العون الإنساني بدون معوقات. بيد أن ذلك ليس سوى شرط مسبق لتعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة لحالة المجتمعات المحلية الضعيفة، بسبل منها الانتقال التدريجي صوب أنشطة كسب العيش ودعم الوكالات الرئيسية العاملة على تيسير العودة الطوعية والمستدامة. وقد أدى تشريد السكان، فضلا عن تقويض الأنشطة الاقتصادية وأنشطة كسب العيش نتيجة للتزاع، إلى إنشاء مجتمعات محلية ضعيفة واسعة النطاق تتسم بالاعتماد طويل الأجل على المساعدة الإنسانية. ويشكل إيجاد حل شامل ومستدام للحالة الإنسانية مجالا آخر من المجالات ذات الأولوية التي ستتطلب بذل جهود متضافرة من كل من العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وكيانات حكومة السودان، وغير ذلك من أصحاب المصلحة.

١٣ - وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستعمل العملية المختلطة من أجل إنشاء آليات لتيسير فتح الحيز الإنساني وتوسيعه. وفي هذا السياق، ستتولى العملية المختلطة زمام القيادة في تطوير الإطار الاستراتيجي المتكامل. وستتخذ العملية المختلطة أيضا جميع الخطوات اللازمة لكفالة سلامة وأمن أفراد العمل الإنساني وحماية قوافل العون الإنساني، بسبل منها تيسير الدوريات الواسعة النطاق إلى المناطق الريفية للمساهمة في تحسين الظروف الأمنية في المواطن الأصلية للمشردين داخليا، وفي مواصلة الدعوة مع السلطات الحكومية على جميع المستويات فيما يتصل بمسؤوليتها عن توفير الحماية للسكان. وسيؤدي دعم العملية المختلطة لفريق الأمم المتحدة القطري في مساعدة المحتاجين للمساعدة الإنسانية إلى إيلاء الأولوية للأنشطة الاقتصادية التقليدية لأهل دارفور بهدف المساهمة بقدر كبير في تثبيت استقرار الحالة الإنسانية وتحسينها لأجل طويل في دارفور.

معايير ومؤشرات العملية المختلطة

تتصل المعايير والمؤشرات التالية بالمجالات الأربعة ذات الأولوية التي نوقشت في إطار خطة العمل المتعلقة بتنفيذ ولاية العملية المختلطة. وتنبغي الإشارة إلى أن العديد من المعايير متصلة بالحالة العامة في دارفور ولا تقتصر على الأنشطة التي تندرج في إطار ولاية العملية المختلطة فحسب. غير أنه ينبغي أن ييسر تنفيذ ولاية العملية المختلطة تحقيق هذه المعايير، وأن تعكس مؤشرات الإنجاز، ولو جزئياً، التقدم الذي تحرزه العملية. ويجب التأكيد أيضاً على أن تنفيذ العديد من المهام المسندة إلى العملية المختلطة يتوقف ليس فقط على انتشارها الكامل واكتمال ملاكها الوظيفي، بل أيضاً على تعاون الأطراف المعنية في أمور شتى منها حرية تنقل أفراد العملية في مختلف أنحاء دارفور. وسيعاد النظر في هذه المعايير وفي مؤشرات التقدم ويتم استكمالها في تقارير لاحقة، حسب الاقتضاء.

أولاً - حل سياسي شامل

المعيار: التوصل إلى حل سياسي شامل للتراخ عن طريق تنفيذ اتفاق سلام دارفور و/أو إبرام اتفاق سلام شامل آخر يكفل التمثيل والمشاركة الوافين لدارفور في العملية السياسية الوطنية.

تشمل شروط إحراز التقدم استعداد أطراف النزاع لإجراء مفاوضات موضوعية والتوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة لإبرام اتفاق سلام شامل، وتحسين العلاقات بين تشاد والسودان، وتوفير دعم دولي قوي للمفاوضات.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٩-٢٠١٠	• تمثيل الأطراف المؤثرة الأساسية ذات الصلة في نزاع دارفور في مفاوضات موضوعية بشأن اتفاق للسلام
	• إجراء مفاوضات بقيادة كبير الوسطاء المشترك، تشمل جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة، بما يفضي إلى إبرام اتفاق سلام شامل
	• تنفيذ أحكام اتفاق سلام دارفور وأي اتفاق سلام لاحق، مع كفالة التمثيل العادل لسكان دارفور في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني
	• إجراء الانتخابات الوطنية في دارفور في بيئة مستقرة تمكّن من تسجيل نسبة اقتراع طوعي عالية

السنة	مؤشرات التقدم
	<ul style="list-style-type: none"> • إحراز تقدم صوب إنشاء آليات ومؤسسات فعالة لتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية

ثانيا - توفير بيئة آمنة ومستقرة

المعيار: إسهام العملية المختلطة في إعادة تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في مختلف أنحاء دارفور، تتوفر فيها الحماية للمدنيين، وبخاصة للفئات الضعيفة، وتتاح فيها الفرصة للمشردين لاختيار العودة إلى ديارهم، وصون هذه البيئة.

تشمل شروط إحراز التقدم استعداد أطراف النزاع، بما فيها الجماعات المتمردة والجماعات المسلحة المرتبطة بحكومتها وتشاد والسودان معا، لوقف الأعمال العدائية والسماح للمشردين بالعودة إلى ديارهم دون أن يخشوا تجدد أعمال العنف.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٩-٢٠١١	<ul style="list-style-type: none"> • سريان وقف إطلاق النار وفقا لاتفاق سلام دارفور وأي اتفاق لاحق • انخفاض عدد حالات اندلاع أعمال العنف بين القوات الحكومية والحركات المسلحة والمجتمعات المحلية في دارفور • انخفاض عدد الصدمات الحدودية بين تشاد والسودان وتنفيذ تدابير بناء الثقة • انخفاض نسبة النشاط الإجرامي ضد المدنيين، بما في ذلك اللصوصية واختطاف المركبات والأشخاص • تراجع عدد المهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية • انخفاض أعداد الأسلحة النارية غير القانونية والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة • تحسن قدرة المؤسسات الأمنية على التعامل مع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك منع حالات العنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس، بسبل منها الاعتقال والمحكمة وفقا للمعايير الدولية • تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مختلف أنحاء دارفور

ثالثا - تعزيز سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

المعيار: إسهام العملية المختلطة في عمل مؤسسات الدولة بفعالية وكفاءة، ويشمل ذلك عمل السلطات الوطنية والمحلية والمؤسسات الأمنية والقضائية، لإنفاذ وحفظ سيادة القانون والحكم دون تمييز وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية ومبادئ الحكم الرشيد في مختلف أنحاء دارفور.

تشمل شروط إحراز التقدم استعداد حكومة السودان، على الصعيدين الوطني والمحلي، لإدخال إصلاحات كبيرة على مؤسساتها الأمنية والقضائية، وتقديم دعم قوي من المجتمع الدولي للجهود المبذولة لتحسين مؤسسات الدولة في دارفور، واستعداد حكومة السودان لتنفيذ إصلاحات تشريعية من أجل اعتماد معايير حقوق الإنسان الدولية.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٩-٢٠١١	<ul style="list-style-type: none"> • الانخفاض المستمر لحالات انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال الجنود، والعنف الجنسي وغيرهما من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال • إحراز تقدم صوب إنشاء نظام مستقل للمؤسسات الإصلاحية في مختلف أنحاء دارفور • تلقي الشرطة المحلية تدريبا على المعايير الدولية في مجال حفظ الأمن واحترام حقوق الإنسان • تنفيذ قانون الصحافة والمطبوعات وقانوني التعديلات الجنائية والإجراءات الجنائية من جانب المجلس الوطني (اعتمدت هذه القوانين في أيار/مايو ٢٠٠٩) • إحراز تقدم صوب تنفيذ قانون مفوضية حقوق الإنسان من جانب المجلس الوطني (اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩) • تنفيذ السلطات الوطنية تدابير لتحسين معايير الملاحقة الجنائية وخفض حالات الإفلات من العقاب في دارفور

رابعا - استقرار الحالة الإنسانية

المعيار: إسهام العملية المختلطة في تحقيق استقرار الحالة الإنسانية بحيث يكون باستطاعة مجتمع المساعدة الإنسانية الوصول بحرية ودون عوائق إلى السكان الذين يحتاجون المساعدة، وبحيث يصبح بإمكان سكان دارفور العيش بكرامة والاستغناء تدريجيا عن

المعونة الإنسانية عن طريق زيادة ممارسة أنشطة مستدامة لكسب الرزق. ودعم العملية المختلطة للوكالات الرائدة فيما يتعلق بشؤون المشردين لتمكينهم من الاندماج بالكامل في مجتمع محلي يختارونه بأنفسهم، وذلك بسبل منها العودة الطوعية الآمنة والكرامة والمستدامة.

تشمل شروط إحراز التقدم استعداد أطراف النزاع للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود، وتقديم الجهات المانحة الدولية دعماً قوياً للأنشطة الإنسانية في دارفور، واستعداد الأطراف الفاعلة المحلية للسماح بعودة المشردين بشكل آمن وطوعي ومستدام

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٩-٢٠١١	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد مؤسسات الدولة سياسات تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبل منها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين نظم كسب الرزق والهياكل الأساسية تحسين إمكانية وصول مجتمع المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين في مختلف أنحاء دارفور انخفاض معدلات الوفيات في أوساط الفئات الضعيفة، ولا سيما المشردين الاتفاق على خطة للانتقال التدريجي من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش المبكر وإعادة التأهيل وتنفيذها زيادة أعداد المشردين العائدين إلى ديارهم بطريقة مستدامة وطوعية، على نحو ما تؤكد الوكالات الرائدة في دارفور